تقييم المسؤولية البيئية في مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019. - مجمع جيكا نموذجا-

Evaluation of Environmental Responsibility in Cement Industry Enterprises in Algeria for the period 2010-2019. - Algerian Cement Industrial Group (GICA) -

آمال كديدة*[1]، سمير بوختالة[2]، عمر الفاروق زرقون[3]

[1]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة ورقلة (الجزائر)
(kedida.amal@univ-ouargla.dz)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة ورقلة (الجزائر)
(smrboukhetala@gmail.com)

[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر التمويل مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة ورقلة (الجزائر)
(farouk_30@hotmail.com)

تاريخ الاستلام: 2021/03/15؛ **تاريخ القبول:** 2023/06/01، ؛ **تاريخ النشر:** 2023/07/25

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة إشكالية مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة المتمثلة في مؤسسات قطاع صناعة الاسمنت -مجمع جيكا- للمسؤولية البيئية خلال الفترة 2010-2019، فهذه المؤسسات أصبحت أمام رهان وضرورة حماية البيئة من التلوث أجل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على الإدارة العليا في مؤسسات العينة وذلك لجمع المعلومات الأولية من مجتمع الدراسة بالإضافة الى التقارير النشاط السنوية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود إستراتجية تبرز مدى إهتمام مؤسسات العينة لتبني مفهوم المسؤولية البيئية وهذا كمدخل أساسي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاح: بيئة؛ تلوث؛ مسؤولية بيئية؛ مؤسسة صناعة اسمنت؛ جزائر.
تصنيف JEL: L710؛ Q56؛ Q51؛ Q50.

Abstract: This study aims to clarify the importance of the environmental dimension of economic institutions to achieve requirements of sustainable development. The main problematic of this study focuses on the following question: What are the mechanisms and measures taken by economic institutions to protect the environment. To answer this question, we conducted a field study on a sample of Algerian institutions working in the cement industry, during the period 2010-2019, and we chose this sample due to the strategic role of these institutions in development and in protecting environment. In this study, we used a questionnaire in 7 axes related to the environmental dimension. In addition to analyzing the annual activity reports of the sample institutions. The most important results obtained: There is a strategic trend for sample institutions to adopt the concept of environmental responsibility within their commitment to social responsibility as a tool for achieving sustainable development.

Keywords: Environment; Pollution; Environmental Responsibility; Cement Industry Enterprises, Algeria.
Jel Classification Codes: Q50; Q51; Q56; L710.

* المؤلف المرسل.

I– تمهيد :

لقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أمام رهانات كبيرة لممارسة نشاطها الاقتصادي، إذ أن الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده لم يعد كافيا وصار لزوما اعتبار الجوانب البيئية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ويعتبر قطاع صناعة الإسمنت من بين القطاعات الهامة والأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث يشهد سوق الإسمنت تحديات كبيرة والمتمثلة في التطور التكنولوجي والاقتصادي والبيئي سواء على المستوى الدولي أو المحلي، بالإضافة إلى تزايد الضغوط من جميع الأطراف التي لها علاقة بنشاط المؤسسات.

ويشهد إنتاج الإسمنت في الجزائر تطور وزيادة في القدرات الانتاجية، غير أن المنافسة الشديدة التي تميز السوق العالمية تفرض تحكما أكبر في التسيير وإدخال التكنولوجيات العالية والمناولة. وهذا من أجل تغطية الطلب المحلي والاتجاه نحو تصدير الفائض للأسواق الخارجية، وهذا يضيف تحديات أخرى الى جانب التحدي الاقتصادي أهمها مراعاة الأبعاد البيئية أثناء تأدية نشاطها ومراعاة أصحاب المصالح وخاصة أن عملية إنتاج مادة الإسمنت تتسبب في انبعاث كميات كبيرة من الغازات الضارة، ومن أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي هي مطالبة بضرورة حماية البيئة.

I.1– إشكالية الدراسة :

يمكن تلخيص اشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة للمسؤولية البيئية خلال الفترة 2010-2019؟

I.2– فرضيات الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي: تقوم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بالعديد من الإجراءات والخطوات لحماية البيئة كاستجابة للمسؤولية البيئية.

I.3– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تشخيص واقع المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة وخاصة منذ قمة –ريو– أو ما يعرف بأجندة القرن 21، من خلال عرض اهم مفاهيم وعناصر المسؤولية البيئية، حيث يعتبر قطاع الإسمنت من بين القطاعات الهامة والرئيسية في اقتصاديات الدول وتعتبر مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت من أهم الصناعات المعنية بضرورة مراعاة المسؤولية البيئية واتخاذ إجراءات للمحافظة على البيئة كمدخل لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ،وإن تبنيها لهذا المفهوم يقتضي تحقيق أداء عال في المجال البيئي.

I.4– أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف البحثية منها التعريف بالآليات والأدوات الممكنة لحماية البيئة داخل المؤسسات الاقتصادية ومعرفة الإجراءات المتخذة من طرف مؤسسات صناعة الاسمنت في حماية البيئة والأثر البيئي المترتب على نشاطها الإنتاجي وكذا تقديم اقتراحات للمسئولين على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وخاصة لقطاع صناعة الإسمنت في الجزائر لمساعدتهم على تبنى مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية.

I.5– الدراسات السابقة :

–دراسة طاهر خامرة (2007)[1] حيث حاولت هذه الدراسة معالجة إشكالية المسؤولية البيئية والاجتماعية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة– حالة سوناطراك – وقد استخدم الباحث منهج دراسة حالة وحاول اسقاط الجوانب النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى تخلف مؤسسة سوناطراك كمؤسسة اقتصادية أثناء نشاطها أثار بيئية واجتماعية معتبرة يستلزم منها تحمل مسؤوليتها في ذلك ،حيث المؤسسة تولي اهتماما بهذا الجانب وتخصص فرعا متعلقا بالصحة والامن والبيئة وجعلت من هذا الجانب جزء أساسي من هيكلها التنظيمي ،بالإضافة إلى اهتمامات بيئية واجتماعية اخرى كمشروع MIS ومشروع تحلية المياه، إلا أن هذا لا يعتبر كافيا بالمقارنة مع حجم المؤسسة الكبير ونشاطها المتوسع؛

–دراسة عاشور مريزق (2008)[2] حيث أهم ما خلصت له هذه الدراسة هو اعتبار التنمية المستديمة ليست عبء وإنما هي فرصة تتيح من الناحية الاقتصادية إقامة السوق وفتح مناصب العمل ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع. كما أوصت الدراسة أنه يتوجب على المؤسسة الاقتصادية أن تلعب دورا حيويا في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية من خلال تبني إستراتجية لتحقيق التنمية المستدامة؛

-دراسةKaren DELCHET (2008)[3] هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قابلية تطبيق المعيار الفرنسي -SD 21000- من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية وشملت عينة الدراسة 78 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وسعت الى التحقق من صحة الفرضية القائلة بأن مراعاة الأطراف المهتمة واصحاب المصالح وتوقعاتها شرطًا ضروريًا لإدماج ابعاد التنمية المستدامة ، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الإشكالية التالية : هل تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة هو خيار استراتيجي أو ضرورة تفرضها تطبيق معايير التقييس ؟، واستعملت اداة الاستبيان من اجل تجميع وتحليل البيانات، و توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها إن مراعاة متطلبات أصحاب المصالح هو شرط ضروري -لكن غير كافي لإدماج أبعاد التنمية المستدامة -وإن الإعتماد على المبادرات الطوعية يساعد في مراعاة تلك الأبعاد ومع ذلك تبقى المؤسسات غير قادرة على مجابهة المشاكل المتعلقة بالبعد البيئي وكذا إن تطبيق المعيار الفرنسي-SD21000 - ما هو إلا خطوة نحو تبني المعيار العالمي- ISO 26000 -الخاص بالمسؤولية المجتمعية للشركات؛

-دراسة Tarek Selim and Ahmed Salem (2010)[4] حيث عالجت هذه الدراسة واقع صناعة الاسمنت على المستوى العالمي باعتبارها صناعة ذات بعد عالمي وتتميز بالكثافة والتركيز ، استهلاك الطاقة ، وبالحيوية من أجل الحفاظ (أو الاستدامة) على البنية التحتية للدول، حيث حاولت هذه الدراسة تقديم تحليلٍ نقديّ للقوى التي تؤثر على مستويات أسعار وإنتاج الاسمنت انطلاقا من منظورين : القوى الخمسة لبورتر والتي سمحت لصاحب المقالة بتحليل القوى التنافسية وتقوم بتحريك الصناعة من وجهة نظر اقتصاد السوق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقوم نماذج الاقتصاد المؤسساتي بشرح كيفية تأثير الحكومات وصانعي السياسات على بنية وتوزيع الإنتاج في السوق العالمية. لقد توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى أن التنظيم المحلي وحده غير كاف لضمان كفاءة السوق بسبب ضعف الحكم المؤسساتي في البلدان النامية والذي يتماشى مع المصالح التجارية الخاصة لشركات الإسمنت العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن التأثير العالمي للصناعات المحلية نتيجة عدم امتثالهم للضوابط البيئية يولّد آثاراً اقتصادية جانبية لا يمكن تصحيحها عن طريق قوى السوق لوحدها، وبالتالي ونظرا لعدم التماثل بين الحكم والبنية، فإن هذه الورقة توصي بإنشاء هيئة تنظيمية دولية مستقلة لصناعة الإسمنت تعمل على توفير مبادئ توجيهية لتنمية صناعة مستدامة ضمن سياق عالمي؛

-دراسة لعبيدي مهاوات (2015)[5] هدفت هذه الدراسة إلى القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية لمجموعة من مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالإضافة الى المحاسبين و محافظي الحسابات والمؤسسات المالية والضرائب حيث بلغ حجم العينة 163 مستجوبا ، وقد تم تجميع البيانات بالاعتماد على قوائم الاستقصاء ، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية وذلك بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات البحث ، وخلصت الدراسة في الأخير أنه بالرغم من تأثير القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف في القوائم المالية على تحسين الأداء البيئي إلا أن معظم المؤسسات ترفض تطبيقه وذلك بسبب عدم وجود قوانين صارمة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تجبر المؤسسات على تطبيق عملية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية.

وعموما وبناء على ما جاء في الدراسات السابقة في الموضوع فقد أجمعت على ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي أوما يعرف بالمسؤولية البيئية كمدخل للتنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية عامة ومؤسسات قطاع صناعة الإسمنت خاصة للحماية البيئة وتحقيق أبعادها المختلفة من خلال الاستعانة بمجموعة من البرامج والأدوات الصادرة من مختلف الهيئات والمنظمات الفاعلة والجمعيات وكذلك الجامعيين والباحثين في ميدان التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قيامها بمجموعة من الإجراءات، وهذا ما سنحاول تأكيده في هذه الدراسة.

I.6- المواصفات القياسية للإدارة البيئية الأيزو 14000 :

إن ظهور مفهوم التنمية المستديمة، من خلال المراجعة البيئية يتم مراجعة الالتزام بالقوانين البيئية، مراجعة نظام الإدارة البيئية، مراجعة الصحة والأمان، مراجعة الانبعاثات المسببة للتلوث، مراجعة إدارة المخلفات، مراجعة الطاقة[6]. أين يعد الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية وخاصة مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت لخصوصية نشاط هذا القطاع في المجال البيئي، ولتحقيق دمج أبعاد التنمية المستدامة يجب وضع نظام الإدارة البيئية في نشاطها والتي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية وهو ما يعرف بالمنظومة العالمية للمواصفات القياسية الأيزو 1400، والتي تجسد البعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت[7].

وتتمثل المواصفات القياسية-ISO14000- في سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية (Environmental Management Systems) (SME) والتي تم وضعها سنة 1996، وتتكون هذه السلسلة من عدد من المواصفات تتمحور كل واحدة منها حول مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، وتهدف هذه المواصفات إلى تحقيق مزيد من التطور والتحسين في نظام حماية البيئة[8]، فهي تعتبر " مجموعة من المواصفات الإختيارية التي تحافظ على البيئة ومن ثم فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث وذلك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية"[9].

وهي نتيجة لسلسلة من التطورات والنداءات الدولية بدأت في مؤتمر الأمم المتحدة عن بيئة الإنسان الذي عقد عام 1972 في أستكهولم والذي تمخض عنه اللجنة الدولية للبيئة وإصدارها لتقريرها الشهير عام 1987 " مستقبلنا المشترك Our Common Future " والذي تضمن نداءا للصناعة لتطوير نظام إدارة بيئي فعال ،وبعده إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتطور أو ما يعرف " بقمة الأرض" أو " Summi of Earth "في ريو دي جانيرو عام 1992 وبعد هذا إتخذت منظمة ISO عام 1993 قرارا بإنشاء اللجنة الفنية رقم TC207 بهدف تطوير مجموعة مواصفات للنظم الإدارة البيئية تحت الرقم- 14000 ISO- والتي بنيت على أساس المواصفات البيئية البريطانية (BS7750) التي صدرت عام 1992[10]، وتعتبر إمتداد وتطورا لمواصفات الإدارة البيئية على المستوى المحلي على غرار معايير الإتحاد الأوروبي (EMAS) والمواصفة البريطانية (BS 7750)، والمواصفة (NSF 110) في الولايات المتحدة الأمريكية لتتوحد كل هذه المواصفات في معيار واحد تحت مسمى نظام الإدارة البيئية – 14000 ISO – والذي يعتبر مواصفات قياسية عالمية ،وهذا لمخاطبة الموضوعات البيئية نذكر منها[11] نظم الادارة البيئية؛ المراجعات البيئية (التدقيق البيئي)، الملصقات البيئية، سبل تقييم الأداء البيئي، تحليل دورة الحياة، المصطلحات والتعريفات البيئية، وكذا علاقة الاتجاهات البيئية بمواصفات المنتج.

وتقدم إيزو14001 عناصر نظام إدارة بيئية فعال يمكن أن يتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى مما يساعد مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية ، ويتيح نظام إيزو14001 تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف ،والهدف الأساسي من سلسلة إيزو 1400 هو تشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة وجدوى في هذه المؤسسات بحيث تصبح جزءاً من نظامها[12]، ويمكن أن تطبق هذه المواصفة في أي مؤسسة اقتصادية ترغب في التسجيل للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة من منظمة خارجية، التأكد من مطابقة نظامها للسياسة البيئية التي وضعتها، إظهار هذا التطابق للآخرين وتطبيق والمحافظة وتحسين نظام إدارة البيئة[13].

ويعتبر إصدار أول نسخة لمعيار-14001 ISO- سنة 1996 ثم تلاها إصدار ثاني سنة 2004، وقد تم نشر النسخة النهائية من مواصفة- 14001/2015 ISO- وهذا في 15 سبتمبر 2015 وبعد موافقة أغلبية كبيرة من الدول الاعضاء، وتعتبر هذه المواصفة الأكثر إنتشارا في العالم ما يتيح هذا النظام-نظام الإدارة البيئية 14001 ISO- الفرصة للدول النامية من أجل الإستفادة من خلال نقل التكنولوجيا ومصدرا لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية كما يوضحها الشكل رقم (01).، وبالتالي نلاحظ أن نشوء المواصفة القياسية إيزو 14001 ساعد على وضع نظام إدارة بيئية فعال في المؤسسات الاقتصادية وهناك عدد من الأسباب تؤدي إلى اهتمام المؤسسة بالإدارة البيئية وهي التشريعات والقوانين الصادرة حول حماية البيئة، الضغط الاجتماعي، البحث عن سمعة جيدة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة، الضرورة التي تفرضها المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، الاعتبارات التمويلية من طرف المؤسسات المالية ومتطلبات سوق التصدير[14].

I.7- النموذج الفرنسي (معيار SD 21000) :

يتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وهذا باعتبارها قضية إستراتيجية، وهذا ما أدى إلى تحفيز وخلق العديد من المبادرات والمشاريع في الوكالة الفرنسية للتقييس "AFNOR" الفرنسية، وهي عبارة عن مؤسسة فكرية وبحثية تحت رعاية لجنة التوجيه الاستراتيجي "البيئية" للوصول إلى توافق في الآراء بشأن نوع من الأدوات الطوعية التي تدعم تنفيذ وإدماج مبادئ التنمية المستدامة لقطاع الأعمال.

حيث يعتبر معيار-SD 21000- أداة مقترحة من طرف الوكالة الفرنسية للمواصفات القياسية" AFNOR" وهو من أبرز وأفضل المعايير على الصعيد المحلي وهو يعتبر كدليل تطبيقي للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية وخاصة مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت، كما أنه مقترح أيضا في هذه الآونة كمسودة عمل على لجنة COPOLCO واللجنة التقنية TC207 المختصة بالبيئة ولجنة TC176 المختصة في الجودة في منظمة الإيزو، من أجل محاولة دراسته وتمريره كمشروع مواصفة دولية تصدرها منظمة الدولية للمواصفات القياسية (الإيزو) في المستقبل[15].

وفقا لهذا المعيار يمكن للمؤسسة مراعاة قضايا وأبعاد التنمية المستدامة في إستراتجياتها وسياساتها وأهدافها، وذلك بالإستعانة على خمسة عناصر أساسية تتمثل في الحوكمة والممارسات الإدارية، الرهنات والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، الأداء الإقتصادي المستدام، المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية[16]. ومنه فإن هذه العناصر تمثل ركائز أساسية لتقييم أداء المؤسسة نحو تحقيق التنمية المستدامة ويحتوي كل عنصر من هذه العناصر على عدة جوانب وتفرعات[17].

وعليه فإن معيار- SD 21000- موجه لرؤساء المؤسسات مهما كان حجمها أو مجال نشاطها، حيث تضم التحديات الكبرى للتنمية المستدامة، وهي مكونة من ثلاثة أقسام: الأول يتعلق بتقييم المؤسسة، والثاني يعالج مسألة تطبيق المسؤولية المجتمعية ويهدف إلى تسهيل

خيارات المؤسسة، أما الثالث فيقترح توصيات لوضع نظام إدارة مسؤول إجتماعيا. كما يتضمن هذا المعيار جملة من التوصيات والإرشادات الفنية والتقنية، التي تسمح بتطبيق هذا المعيار وبشكل متناسق مع باقي المواصفات القياسية، مثل المواصفات القياسية الخاصة بإدارة الجودة، أو المواصفات القياسية المعنية بحماية البيئة، دون أن تتحصل المؤسسة الاقتصادية على شهادة كما هو الحال بالمواصفات القياسية سالفة الذكر. فمن خلال هذا الدليل يكون بإستطاعة مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت أن تحدد رهانات التنمية المستدامة التي تهمها مراعية في ذلك إحتياجات ومتطلبات ورغبات أصحاب المصالح لأنهم هم الذين يمثلون الرهانات إتجاه المؤسسة. أي الجهات التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وكذلك الذين تؤثر عليهم المؤسسة.

ومما سبق يتضح أن هذا المعيار جاء من أجل تقديم مساعدة للمؤسسات التي تواجه تحديات جديدة وضغوطات مختلفة مثل ظهور سياسة بيئية جديدة على المستوى الدولي، وهو ما يعني ضمنا خطاب جديد من المسؤولين المنتخبين المحليين وممثلي السلطات العامة، الضغوط المالية أوما يعرف بالإستثمارات المربحة إجتماعيا، التطورات التشريعية والتزام المجتمع المدني[18]. لذا فإن هذا المعيار يمكن استخدامه من طرف هيئات أخرى ويتم شريطة أن تكيف أعمالها وفقا للمؤسسات المعنية، وهذا من أجل تحقيق أهداف كتحديد القضايا الرئيسية للشركات والفرص والمخاطر المتوقعة، معرفة العواقب الاكثر وقوعا على المستوى العالمي على الحياة ونشاط المؤسسات الاقتصادية لاسيما من حيث مسؤوليتها الاجتماعية واحترام الشركة ومستقبل الأرض والأخذ بعين الاعتبار ومراعاة التنمية المستدامة تدريجيا وتطوير السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بها[19]. لذا يعتبر هذا الدليل من أحسن النماذج التي حاولت وضع اسس للتطبيق مبادئ التنمية المستدامة في مختلف المؤسسات الاقتصادية حيث يعتبر الدليل الوحيد الذي حاول جمع كل أبعاد التنمية المستدامة في دليل واحد. وقد عملت به جل المؤسسات قطاع صناعة الإسمنت الفرنسية وهو قابل للتطبيق على بقية مؤسسات القطاع باختلاف مكان تواجدها.

II – الطريقة والأدوات :

1.II– مجتمع وعينة الدراسة :

لقد تمثل مجتمع هذه الدراسة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ولقد تم اختيار عينة مدروسة من هذا المجتمع تمثلت في المؤسسات العاملة في قطاع الإسمنت والذي يمثلها مؤسسة إسمنت الجزائر "مجمع جيكا" وهي تمثل القطاع العام ،حيث قامت هذه الدراسة بإجراء مسح شامل لكل عينة الدراسة المكون من 12 مؤسسة، فقد استهدفنا في عينة الدراسة المدير العام لكل مؤسسة إسمنت بالإضافة إلى رؤساء الأقسام على مستوى كل مصنع (رئيس قسم الموارد البشرية ، المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة ، قسم العمليات التجارية، قسم الأمن والصيانة والسلامة) ،وتم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وهي 5 استمارات في كل مصنع وبلغ العدد 60 استمارة تم استرجاعها كلها أي بنسبة استجابة 100 %

2.II– الأدوات المستخدمة في الدراسة :

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبيان والمقابلة لجمع المعلومات والمعطيات بالإضافة الى الاستعانة بالتقارير السنوية والإحصاءات الصادرة عن كل مؤسسة.

حيث تم استخدام كما أشير سابقا لاستمارة الاستبيان كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، وتحتوي هذه الاستمارة على مجموعة من الأسئلة تعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، التي يسعى من خلالها الباحث الحصول على إجابات كافية تسمح بالحصول على معلومات للحصول على نتائج، وتم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي، بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية، ولأغراض التحليل استخدامنا البرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة المعطيات. حيث ضمت استمارة الاستبيان محور خاص بالبعد البيئي للتنمية المستدامة في مؤسسات قطاع صناعة الإسمنت الجزائرية، ويضم هذا المحور (07) فقرات تدور حول الإجراءات المتبعة للسهر على حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة.

وللإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي إكسال EXEL للحساب المتوسطات المرجحة وإعداد الرسوم والأشكال البيانية وأستخدم برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، Statistical Package for Social Statistic-SPSS- ومن خلاله إستخدمنا أساليب إحصائية نذكر منها معامل الفا كرونباخ – Cronbach Alpha- للتأكد من ما مدى صدق أداة الاستبيان المستعملة في الدراسة، وكذا بعض الأساليب الإحصائية الوصفية لمعالجة وتحليل إجابات أسئلة الدراسة تم الاستعانة بالإحصاء الوصفي، وذلك من أجل الحصول على خصائص مجتمع الدراسة وإجراء التحليل الإحصائي للإجابات المتحصل عليها، وتتمثل الأدوات المستعملة في المعالجة الإحصائية في حساب التكرارات، حساب النسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية، إختبار T لمتوسط عينة واحدة One sample T Test، الانحرافات المعيارية والمتوسطات المرجحة.

II- النتائج ومناقشتها :

III.1- نتائج الدراسة :

من أجل تقييم مدى استجابة مؤسسات عينة الدراسة للمسؤولية البيئية عبر معرفة وجود أنظمة بيئية مطابقة للمواصفات الدولية بالإضافة إلى وجود برامج تكوينية للفائدة الموارد البشرية في الجانب البيئي ومعرفة الخطوات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسات للتخفيف من الأثار السلبية على البيئة والطبيعة، فقد أشارت النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل نتائج الجدول رقم (01) أنه تحصل على النقطة (2.59)، أي موجود حسب مقياس ليكارت الثلاثي، وهذا ما يدل على أن مؤسسات قطاع الإسمنت تتحمل مسؤوليتها اتجاه البيئية وقيامها بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الأثار السلبية على البيئة والتي تسعى من خلالها للحصول على المواصفة القياسية إيزو14001، وتشير إجابات ونتائج الاستبيان إلى أن نسبة المتوسط المرجح للقطاع الخاص بهذا البعد هو حوالي (83 %)، وهي نتيجة تدل في مجملها على أن تجري مؤسسات هذا القطاع دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه هذه المصانع حيث توجد العديد من مؤسسات العينة تحوز على نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية إيزو 14000، كما تقوم مؤسسات القطاع بإجراء برامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط، في حين لا يوجد اهتمام من طرف مؤسسات الإسمنت للعمل على الصعيد العالمي من خلال الانخراط في مبادرات الاستدامة في قطاع الإسمنت مثل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة باستثناء مصنع متيجة من خلال الشريك الفرنسي مجمع لافارج الوحيد الذي يعتبر كعضو في هذا المجلس، وكذا مصنع عين توتة الذي يعمل في شراكة مع الإتحاد الأوربي من أجل وضع دورة حياة لمصنع الإسمنت، كما اتضح وجود إستراتجية في القطاع هدفها استخدام الموارد البديلة لتحل محل الموارد غير المتجددة في العملية الإنتاجية، وفي نفس السياق تقوم المؤسسات بالعديد من الإجراءات والتدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران وإتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض تلك الانبعاثات، وأخيرا وليس آخرا تعمل كل مؤسسات القطاع على المراجعة البيئية والصيانة للمصانع خلال فترات زمنية معينة تتراوح بين مرة واحدة أو مرتين في السنة.

وللإجابة على الفرضية الرئيسية للدراسة، تم إجراء إختبار (T) لمعرفة واقع وما مدى تبني مؤسسات الإسمنت العمومية في الجزائر للبعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث قامت الفرضية العدمية على أن تقوم مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بالعديد من الإجراءات والخطوات لحماية البيئة والتي تسعى من خلالها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، وعلى الجانب الآخر أشارت الفرضية البديلة إلى أنه لا تقوم مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر بإتخاذ خطوات وإجراءات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة. وفي ذات السياق جاءت النتائج في الجدول رقم (02) وعند مستوى ثقة 95% إلى أن مؤسسات عينة الدراسة تقوم بالعديد من الإجراءات والخطوات سعيا منها لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة سواء بإحترام القوانين التي تفرضها الدولة أو القيام بمبادرات طوعية لتحقيق ذلك ،من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن قيمة T الخاصة بالفرضية قد بلغت (21.75) وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.93) وهو أكبر من 0.05 (مستوى الدلالة الاحصائية) وهذا ما يعني حسب هذا الإختبار على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمة (الصفرية) ورفض الفرضية البديلة.

III.2- مناقشة نتائج الدراسة :

بعدما تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية والتي تقول إنه يتم تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من طرف مؤسسات عينة الدراسة لقطاع الإسمنت في الجزائر من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات لإبراز الحماية البيئية والتقليل من الأثار السلبية لنشاطها على البيئة وقد جاءت هذه الإجراءات إما عن طريق ضغط الضوابط التي وضعتها السلطات العمومية في الجزائر أو ضغوطات المجتمع المحلي بالإضافة إلى عامل آخر وهو المبادرات الطوعية من طرف هذه المؤسسات، وفي هذا الصدد يمكن لنا تقديم تحليل لأهم هذه الإجراءات التي قام بها أهم مصنعين للإسمنت في الجزائر وهما مصنع عين الكبيرة سطيف ومصنع المتيجة بمفتاح.

بخصوص مؤسسة إسمنت عين الكبيرة سطيف والتي تعتبر رائدة في مجال نظام الإدارة البيئية حيث تعتبر من بين أوائل المؤسسات الحاصلة على شهادة إيزو14001، وهي جهود بدأت منذ سنة 2005، وهو ما يفسره حصولها على الجائزة الوطنية للبيئة سنة 2008، وتشير السياسة البيئية لمصنع عين الكبيرة على مجموعة من النقاط تتمثل في العمل على فرز مختلف النفايات وإعادة تدوير الناتج منها عن الإنتاج، بالإضافة إلى استخدام كل الإمكانيات للوقاية من التلوث وحماية المحيط والعمل على التقليص من إستهلاك الطاقة. أما عن الإجراءات التي قامت بها المؤسسة للحد من الآثار السلبية على البيئة فهي عديدة وبدأت منذ سنة 2006[20]، حيث قام المصنع بتركيب جهاز منع التلوث من خلال المصفاة القماشية، والتي تعتبر أول من إستعمل هذه التكنولوجيا في الجزائر، وإتبعها في نفس السنة بتجديد عشرة مصافي قماشية في كل خطوط الإنتاج كما

أستثمر ما قدره 23 % من رقم الأعمال سنة 2006 بمقيمتها 700 مليون دينار جزائري سنة 2008 و2.02 مليار دينار جزائري سنة 2009 وهو ما يعادل 18 % من رقم الأعمال وهذا من أجل وضع نظام الإدارة البيئية ،وفي مجال معالجة النفايات تم القيام بعملية تدوير النفايات وهذا بوضع سياسة خاصة بها فمنذ عام 2008 تم تدوير 1170 طن من الفضلات وحققت عائد مالي قدره 26 مليون دينار جزائري ،كما أن إجراءات تبني المسؤولية البيئية مست أيضا الموارد البشرية للمصنع من خلال الإستثمار في تكوين وتدريب العمال وهذا عن طريق تنظيم ملتقيات بهدف تكوينهم في مجال إيزو 1400.وواصل المصنع إجراءاته الهادفة لحماية البيئة وهذا مع بداية جانفي 2009 حيث قام بتنصيب مصفاتين قماشيتين لمعالجة الغازات الساخنة الناتجة عن جهاز مبرد الكلنكار، والذي كلفها مبلغا قدره حوالي ملياريين دينار جزائري، وهذا الإستثمار الذي أعطى مقدار إنبعاث للغازات أقل من المسموح به من طرف المصالح البيئية، بما يعادل 6 مغ أي اقل بـ 3 مغ من المعدل العادي. بالإضافة إلى مصفاتين جديدتين بالنسبة لورشة خلط الإسمنت حيث كلف الشركة ما مقداره 4.2 مليار دج، وكل هذه الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة حققت للمؤسسة عوائد مالية معتبرة محققة إرتفاع قدره 3.6 مليار[21]، وهو ما يعادل ما يقارب 12 % من رقم الأعمال المحقق سنة 2009 والمقدر ب 7.5مليار دج، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب على التلوث إلى أدنى مستوياتها وهذا نتيجة تركيب المصفاتين الجديدتين حيث أصبحت تدفع المؤسسة ما يقارب 20 مليون دج سنويا فقط. وفي إطار تحسين وتعزيز الإنتاج تم إستبدال فوهة الفرن (Tuyère Four) بفوهة لهب دورانية (Tuyère à Flamme rotative) وهو ما ساعد في تخفيض فترات توقف الفرن، وبالتالي أدى إلى الزيادة في كمية الإنتاج كما ساعد في الإقتصاد في كمية الآجر الأحمر المساعد على طهي الكلنكار في الفرن، كما تم إنجاز غرفة تخزين الإضافات وقد بلغت قيمة هذا الإستثمار حوالي 632 مليون دج بهدف تخزين وتغذية طاحن الكلنكار بالإضافات اللازمة لأنها كانت تنقل بواسطة الشاحنات والتي تؤثر على البيئة. كما أن حصول مصنع إسمنت عين الكبيرة في سنة 2019 على شهادتين إعتماد للإسمنت البترولي المنتج بهذا المصنع من طرف مكتب الأبحاث الأمريكي أ-بي-إ الذي يصادق على جميع منتجات قطاع النفط في العالم والذان يخصان جودة المنتوج: كي1، بي إ، كي أ. سيمكن إستعمال هذا المنتوج المحلي بنسبة 100%عوض إستراده، والتي ستسمح بتقليص فاتورة الإستراد والمقدرة بـ 30 مليون دولار سنويا[22].

أما بخصوص شركة إسمنت متجية (سكمي) وهي تعد مؤسسة مواطنة تحرص على العمل على إحترام التنظيمات (القوانين) البيئية المحلية وحسب المبادئ العالمية للتنمية المستدامة. فالأداء البيئي يسير جنبا إلى جنب مع الأداء الصناعي، إذ تهدف لإدراج جميع أنشطتها في تسيير يأخذ بعين الإعتبار التنمية المستدامة وإلى وضع جميع الموارد اللازمة لضمان إستمرارية نشاطها الصناعي والحرص على الحفاظ على الإرث الطبيعي وتحسين نوعية الحياة وهذا بإيجاد حلول تحترم البيئة، حيث التزمت مؤسسة إسمنت متيجة في المواقع الصناعية -والتي تعتبر أساس تطبيق إجراءات الحد من الثلوث البيئي - بالحرص على العمل وفق القوانين، التنظيمات والشروط المتعلقة بالبيئة، والتي تعتبرها مرجعا في نشاطاتها، كما تعمل المؤسسة على إرساء نظام الإدارة البيئية (SME)كونه يوفر لها إطارا لتحسين المستمر للتسيير البيئي وهذا النظام خاص بالمؤسسة وهو يماثل نظام الإدراة البيئية ISO 14000 الصادر عن هيئة التقيس العالمية، بالإضافة إلى الحد من الأثر البيئي لنشاطاتها على المواقع و كذا الإنبعاث والإزعاج (الضجيج، الإهتزازات والتأثير البصري) والعمل على تطوير منتجات مبتكرة للحد من التأثير على تغير المناخ وتشجيع إعادة تدوير المياه في مواقعها والتقليل من إستهلاكها للمياه السطحية والجوفية والسعي نحو تقليص إستعمال الموارد غير المتجددة وإستبدالها بمواد أولية وطاقات بديلة، ومعالجة النفايات عبر متابعة تسيير شامل لها بالتقليل منها مع دراسة إمكانيات إعادة التدوير والتخلص منها بطرق آمنة وكذا إعادة إستعمال المياه ومعالجة نفايات الزيوت ، وكمثال على الإلتزام بمكافحة التلوث تم رصد مبلغ قدره 400 مليون دج لهذه العملية في سنة 2010 في مصنع مفتاح للإسمنت بمتيجة[23]، والذي ظهرت نتائج هذه العملية سنة 2019 حيث بلغ إنتاج هذا المعمل عتبة إنتاج المليون طن من الإسمنت لأول مرة منذ إفتتاحه منذ 37 سنة[24]، كما تجدر الإشارة الى ان المؤسسة تعمل في مجال الصيانة على القيام بمراجعات بيئية في جميع مواقعها وإدراج المواضيع البيئية ضمن التدقيق العام ووضع مخططات لإعادة تهيئة المحاجر مع الأخذ بعين الإعتبار المحافظة على التنوع البيولوجي وتطلعات أصحاب المصالح وهذا وفقا للتنظيم المعمول به وأفضل الطرق المعتمدة دوليا. أما في ما يتعلق بالعلاقات مع المتعاملين والمقاولين من الباطن فإنه يتم توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة لتحسيس وتكوين العمال من اجل تحقيق تحسن مستمر في الجانب البيئي، ففي شهر ماي من سنة 2017 تم تقديم الدورة التدريبية الأولى لإطارات شركة الإسمنت متيجة في جميع الجوانب والمجالات خاصة فيما يتعلق بالجانب البيئي في مدرسة فورميني[25]، بالإضافة إلى تحسيس ومراقبة المقاولين من الباطن والموردين حول إحترام البيئة والقوانين المتعلقة بها والحرص على إمتثال المقاولين من الباطن لسياستها المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة عند تواجدهم على مواقعها. أما في جانب العلاقات مع أصحاب المصالح للمؤسسة في هذا الإطار يتم تشجيع الحوار المستمر والمفتوح معهم حول الجوانب البيئية لمنشأتها ومنتجاتها والتعرف على تطلعاتهم وحاجياتهم وكذا نظرتهم إتجاه نشاطاتها. وبخصوص المنتجات وإيجاد الحلول البناءة الدائمة فتم تبني ممارسات الإدارة البيئية الجيدة في تصميم، تصنيع، توزيع وإستغلال منتجات المصنع وتشجيع المبادرات، الحلول والمنتجات التي تدعم منشئات دائمة أكثر كفاءة، والتي تضمن الديمومة والراحة عبر الإقتصاد في إستهلاك الطاقة حيث تقوم هذه السياسة على إلتزامات قوية تسعى لترجمتها إلى أهداف ملموسة وقابلة للقياس وذلك للحد من البصمة البيئية لأنشطتها، كما تلتزم بتسخير الإمكانيات اللازمة والتي تسمح

بفهم وتطبيق هذه السياسة من طرف جميع المستخدمين والمتعاملين لشركة الإسمنت للمتيجة عبر نشر تقارير دورية حول النتائج المحققة. أما عن الإجراءات والخطوات التي قامت بها إدارة المصنع فقد بدأت بداية من سنة 1999[26]، حين عملت على وضع مصفاة كهربائية (Electro filtre) بقيمة 3 مليار دج التي كانت تراعي المعايير الدولية في تلك الفترة، لكن مع مرور الوقت أصبحت هذه المصفاة عرضة للأعطال مما أدى باستبدالها بواحدة أكثر تطورا ومحافظة على البيئة وهي مصفاة من نوع (filtre a manche) وهي مصفاة ذات أذرع ويطلق عليها أيضا تسمية المصفاة القماشية، بالإضاقة إلى العمل على تحسين محيط المؤسسة مثل إنشاء مستودع للكالكير وإنشاء مساحات خضراء في المصنع و تنظيف وتطهير المصنع كجزء من البرنامج البيئي عن طريق توقيع عقد مع شركةERQ لإسترداد الخردة الحديدية في المحجر والمصنع.

كما تجدر الاشارة الى انه في إطار إعادة تأهيل المحاجر التابعة لهذه المصانع تم إسناد المشروع لشركة فرنسية مختصة في ذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تأمين الإستقرار بشكل دائم في الموقع والتقليل من التأثير البصري ودمج الموقع في المناظر الطبيعية المحيطة بها والضواحي وتمثل هذه الإجراءات سواء في مصنع عين الكبيرة في سطيف أو مصنع المتيجة بمفتاح وهي كلها خطوات لتبني المسؤولية البيئية الهادفة للحفاظ على البيئة بكل مكوانتها.

IV- الخلاصة :

لقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان تحقيق المسؤولية البيئية في مؤسسات الاقتصادية الجزائرية (مؤسسات قطاع الإسمنت الجزائرية-نموذجا-) وهذا من خلال محاولة معرفة الإجراءات المتخذة في هذه المؤسسات خاصة في ظل رهانات التنمية المستدامة، وقد بينت الدراسة أن مؤسسات قطاع الإسمنت في الجزائر تقوم بمراعاة المسؤولية البيئية، حيث يسعى مجمع إسمنت الجزائر إلى تبنى هذا المفهوم فقام بوضع سياسة خاصة بالتنمية المستدامة ونفس الشيء بالنسبة لمؤسسات الإسمنت التابعة للمجمع اين توجد فيها سياسة موثقة خاصة بالتنمية المستدامة والمسؤولية البيئية منبثقة عن سياسة المؤسسة الأم.

فعلى مستوى الدراسة الميدانية توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث قامت مؤسسات عينة الدراسة في الجزائر بالمبادرات الطوعية في المجال البيئي كالقيام بالإجراءات التي تسمح بالتقليل من الاثار السلبية على البيئة مثل التحكم في الانبعاثات وإدارة النفايات، تجسد الاحترام لقوانين الدولة في هذا المجال والتي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة من مصانع الإسمنت ومن خلال اقتناء وتجديد لمعدات الإنتاج والمحافظة على المياه والطاقة وتسير النفايات، بالإضافة لقيامها بمبادرات طوعية لحماية البيئة والطبيعة بمبادرة وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو 14001 إصدار 2004 وهو ما يكفل لها المساهمة في حماية البيئة، ومما سبق يتضح جليا مدى الاستجابة الكبير للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة للمسؤولية البيئية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2019.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى تقديم جملة من المقترحات لفائدة المسؤولين والقائمين على مؤسسات صناعة الإسمنت الجزائرية والتي تهدف الى تحسين ودعم الإجراءات المتخذة لإدماج رهانات التنمية المستدامة والمسؤولية البيئية على سبيل المثال لا الحصر الاحتكاك والاقتداء بالشركات العالمية الرائدة في المسؤولية البيئية وأخذ منها كيفية إدماج رهانات التنمية المستدامة وحماية البيئة ضمن إنشغالات إدارة هذه المؤسسات أو فيما يتعلق بالقيام بإعداد التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة والإفصاح على الجانب الإقتصادي والبيئي والإجتماعي للمؤسسات كشركة لافارج الفرنسية – LAFARGE- وشركة السويس المصرية، وكذا المشاركة بصفة طوعية في المبادرات الدولية لتنمية المستدامة وحماية البيئة مثل مبادرات الإستدامة في قطاع الإسمنت لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والتي تضم مجموعة كبيرة من المؤسسات صناعة الإسمنت على المستوى العالمي والاستفادة من الخبراء والاكاديمين الذين يعملون على نموذج لتحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات الاسمنت عبر الإندماج في المبادرة العالمية لإعداد تقارير الإستدامة –GRI- والتي بدورها تعمل مع كل القطاعات الاقتصادية وتوجد معايير وطرق تبين كيفية إعداد تقارير حول التنمية المستدامة وآليات حماية البيئة، بإعداد تقارير دورية كل فترة زمنية معينة ككبرى الشركات التي قطعت أشواط في ذلك المجال، يضاف الى ذلك ضرورة إيصال سياسة المؤسسات حول المسؤولية البيئية بإشراك كل الفاعلين في المؤسسات لإنجاح وضمان تحقيق هذه السياسة على أرض الواقع.

وكأفاق لهذه الدراسة فيقترح توسيع العينة لتضم مؤسسات النشاط البترولي واجراء مقارنة بين القطاعين في مجال تحمل المسؤولية البيئية، كما يقترح إجراء دراسة حول العلاقة التبادلية بين ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) داخل قطاع الاسمنت كمدخل لتبني هذا المفهوم أو أن يتطرق الباحثون مستقبلا إلى دراسة حول محاسبة التكاليف البيئية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية.

- ملاحق :

الجدول (01): السهر على حماية البيئة في المؤسسة

السهر على حماية البيئة	موجود (%)	ض/م/م (%)	لا يوجد الإهتمام به (%)	المتوسط المرجح	الإنحراف المعياري	النتيجة
تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر وغير المباشر للنشاط الذي تمارسه.	58	02	00	2.97	0.18	موجود
يوجد في المؤسسة نظام للإدارة البيئية مطابق للمواصفة القياسية إيزو 14000.	35	25	00	2.58	0.49	موجود
تلجأ المؤسسة للإستعانة ببرامج تكوينية لفائدة العمال في المجال البيئي فقط.	54	06	00	2.90	0.30	موجود
تعمل المجموعة على الصعيد العالمي من خلال الإنخراط في مبادرات الإستدامة في قطاع الإسمنت.	15	11	34	1.68	0.85	لا يوجد إهتمام به
تسعى المؤسسة إلى استخدام الموارد البديلة لتحل الموارد غير المتجددة.	27	300	03	2.40	0.58	ض/م
إتخاذ تدابير للسيطرة على الانبعاثات وتخفيضها من خلال ضمان الرصد الدقيق لجميع الأفران وإتباع أفضل السبل المتاحة من أجل تخفيض الإنبعاثات.	48	12	00	2.80	0.40	موجود
توجد سياسة في مجال الإدارة البيئية تدور حول المراجعة البيئية للمصانع خلال فترات زمنية معينة في المؤسسة.	49	11	00	2.82	0.39	موجود
النتيجة			%83	2.59	0.51	موجود

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تحليل SPSS.

الجدول (02): إختبار T لمدى تحقق المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية.

Test sur échantillon unique						
	Valeur du test = 2. 59					
المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية	قيمةT	درجات الحرية	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الثقة عند 95 %	
					الحد الادنى	الحد الأعلى
	21.75	59	0.93	0.02	-0.81	0.85

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS.

الشكل (1): عائلة المواصفات الدولية- ISO 14000-.

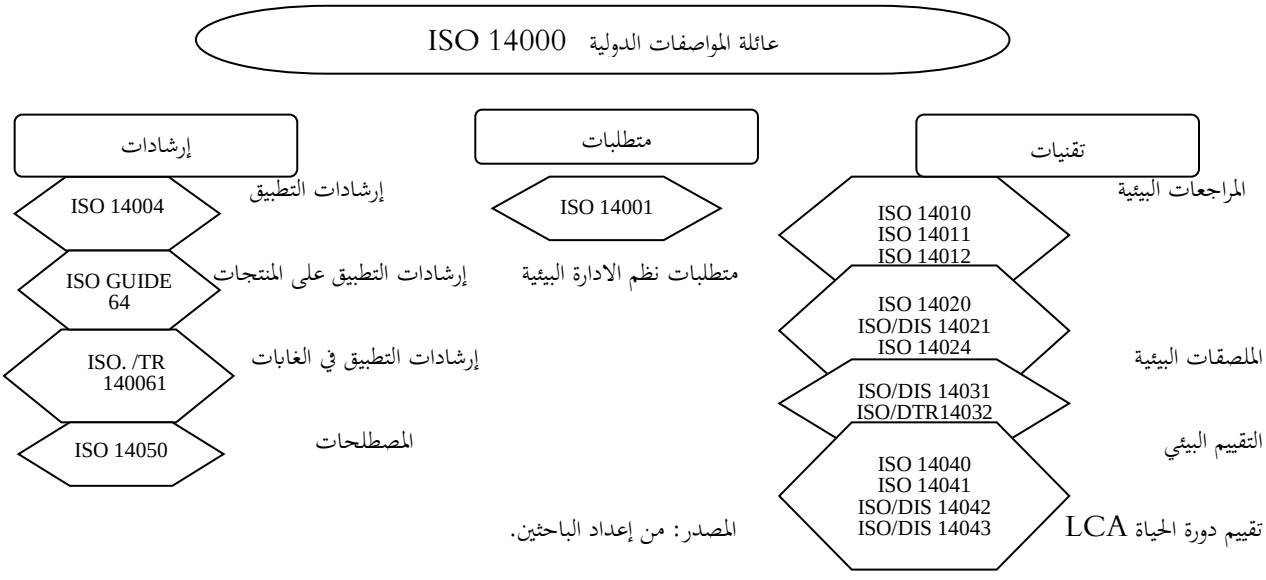

المصدر: من إعداد الباحثين.

– الإحالات والمراجع :

1طاهر خامرة (2007)، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوناطراك**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2 عاشور مريزق (2008)، **صيانة التجهيزات كأداة لحماية البيئة وتدعيم التنمية المستدامة حالة مؤسسات الإسمنت ومشتقاته بالشلف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

3 Karen DELCHET (2008), "**La prise en compte du développement durable par les entreprises, entre stratégies et normalization : étude de la mise en œuvre des recommandations du guide AFNOR SD 21000 dans un échantillon de PME françaises** ", Thèse doctorat, France : Ecole Nationale 351 Supérieure des Mines de Saint Etienne, Université Jean MONNET de Saint Etienne.

4 Tarek Selim, Ahmed Salem (2010), "**Global Cement Industry Competitive and Institutional Dimensions** ", Algeria : Munich Personal RePEc Archive Global Cement Industry, pp.01–20. OnLine: https:// //mpra.ub.uni-muenchen.de/24464/MPRA Paper No. 24464, posted 27 Aug 2010 07:51 UTC (Visited 20/10/2020).

5لعبيدي مهاوات (2015)، **القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

6حدة فروحات، زوبيدة محسن ومحمد بركة (2019)، **تقييم سياسة حماية البيئة في شركات التنقيب البترولية تحقيقا للتنمية المستدامة– المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR نموذجا–**، مجلة المؤسسة، 08(01)، الجزائر: جامعة الجزائر -3، ص. 110، على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93798 (تاريخ الزيارة 2021/03/14).

7صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر (2005)، **نظام الادارة البيئية والتكنولوجية**، مصر: دار الفكر العربي، ص. 25.

8ميسر ابراهيم احمد (2007)، **تدقيق الاداء البيئي في الشركات الصناعية العربية وأثره في تقليل المخاطر البيئية دراسة حالة**، المؤتمر السنوي الدولي، ادراة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن: جامعة الزيتونة، ص. 20.

9صلاح محمود الحجار، داليا عبد الحميد صقر (2005)، مرجع سابق ذكره، ص. 25.

10عبد الرحمان العايب (2010)، **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، ص. 102.

11هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (2016)، **أسس ومبادئ نظم الإدارة البيئية ISO14001**، موقع موسوعة الخليج للهيئات المعتمدة في أنظمة الإدارة في الدول الأعضاء، على الخط: https://www.qms.org.sa/qms/qms/certificates-ar/iso-14001 (تاريخ الزيارة 2020/04/04).

12حمد السيد كردي (2014)، **معايير نظام الجودة الآيزو ISO**، مدونة سليمان بن حمد البطحي، ص. 20. على الخط: https://albuthi.com/blog/441 (تاريخ الزيارة 2020/03/27).

13 France ADEME (2010), " **l'impact économique et l'efficacité environnementale de la certification** ", Etude Rapport, France: Agence de la transition écologique ,pp.10-95. OnLine: https://www.ademe.fr/ma-selection (Visited 20/10/2020).

14عبد الرحمان العايب (2010)، مرجع سابق ذكره، ص.104.

15 AFNOR Groupe (2004), "**Développement durable et entreprises, un défi pour les managers**", France: Vol 4ème édition, p 69.

16 Anthony Rosa, & autre (2005), " **Guide pratique du développement durable** ", France: p 26.

17 Anthony Rosa, & autre (2005), Référence précédente mentionnée, p 27.

18 AFNOR Groupe (2003), " **SD 21000 développement durable, responsabilité des entreprises** ", France: Vol 2ème édition, p 06.

19 AFNOR Groupe (2003), Référence précédente mentionnée, p 07.

20 Scaek (2012). " **Prix Algérien De La Qualité** ",Paris: Vol 2ème Edition, p 38.

21 Scaek (2012). Référence précédente mentionnée, p 40.

22وكالة الأنباء الجزائرية (2019)، **وصول الإسمنت البترولي لمصنع عين الكبيرة على شهادتي إعتماد أنهى عملية إستراد هذه المادة**، مقالة منشورة، الجزائر: على الخط: https://www.aps.dz/ar/economie/74854-2019-08-05-18-00-53 (تاريخ الزيارة 2020/04/08).

23جريدة المساء (2010)، **مصنع الإسمنت بمفتاح البليدة آلية حديثة لمكافحة التلوث**، مقالة منشورة في موقع جزايرس، الجزائر: على الخط: https: ://albuthi.com/blog/441 (تاريخ الزيارة 2020/04/08).

24مجلة مباشر (2012)، مصنع الإسمنت ببلدية مفتاح يتخطى إنتاج المليون طن خلال العام الجاري، مقالة منشورة في موقع مباشر TM، الجزائر: على الخط: https: ://www.mubasher.info/news/2218487 (تاريخ الزيارة 2020/04/08)

25عبد القادر زهار (2018)، رئيس فورميني الجزائر يمكنها تطوير صادرات خدمات التكوين في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، مقالة منشورة في موقع الجزائر اليوم، الجزائر: على الخط: https ://www. www.aljazairalyoum.com/tag (تاريخ الزيارة 2020/04/08).

26 Scmi (2014), Respect - environnement. Environnement sit web, Algeria : OnLine : https://www.sscmi.dz/respect (Visited 20/10/2014).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

أمال كديدة، سمير بوختالة وعمر الفاروق زرقون (2023)، **تقييم المسؤولية البيئية في مؤسسات صناعة الإسمنت في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019. - مجمع جيكا نموذجا-** ، مجلة المؤسسة، المجلد 12 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر-3، ص.ص 29-39.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).